المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية اللغة العربية بجرجا

(جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)

١٤ - ١٥ شوال ١٤٤٦هـ / الموافق : ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٢٥م

العلة النحوية عند الشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ)

في كتابه التصريح بمضمون التوضيح (دراسة وصفية تحليلية)

The Grammatical Fault of Sheikh Khalid Al-Azhari (d. 905 AH)
In his book Al-Statement of the Content of Explanation
(A Descriptive-Analytical Study)

بقلم الدكتور

عمر السيد محمد عبد السميع

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا

جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الثاني

العلة النحوية عند الشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ)
في كتابه التصريح بمضمون التوضيح (دراسة وصفية تحليلية)

عمر السيد محمد عبد السميع

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : Omarelsed.2040@azhar.edu.eg

الملخص

تناول هذا البحث الموسوم ب " العلة النحوية عند الشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ) في كتابه التصريح بمضمون التوضيح (دراسة وصفية تحليلية) كيفية معالجة الشيخ خالد الأزهري للموضوعات النحوية ضمن إطار العِلّة النحوية، وتطلّب البحث في ذلك أربعة فصول، فضلاً عن التمهيد الذي ذكر فيه التعريف بالشيخ خالد الأزهري ، والحديث عن كتاب التصريح بمضمون التوضيح ، وتعريف العلّة لغةً واصطلاحاً وتناول الفصل الأول العلل النحوية في الاسماء، وجاء الفصل الثاني في العلل النحوية في الأفعال، واشتمل الفصل الثالث على العلل النحوية في الحروف، ويتضمّن الفصل الرابع منهج الشيخ خالد الأزهري في التعليل النحوي ، وأنهيتُ البحث بخاتمةٍ حوت أهم النتائج التي استطعت الوصول إليها، وأعقبَ ذلك قائمةٌ للمصادر والمراجع وفهرس الموضوعات . وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها: عناية الأزهري الفائقة بالعِلّة والتعليل النحوي، فلا تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أن يعللها، فضلاً عن أنه قد يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة. وعلى الرغم من متابعة لسيبويه في كثير من تعليلاته، إلاّ أنه لا يلتزم هذه المتابعة، بل يترجّح لديه ما يراه مناسباً لمنهجه من آراء النحاة غير سيبويه .

الكلمات المفتاحية : العلة، خالد الأزهري، التصريح .

The Grammatical Fault of Sheikh Khalid Al-Azhari (d. 905 AH)
In his book Al-Statement of the Content of Explanation
(A Descriptive-Analytical Study)

Omar Al-Sayyid Muhammad Abdel Samie
Department of Linguistics at the Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: Omarelsed.2040@azhar.edu.eg

Abstract:

This research entitled 'The Grammatical Cause of Sheikh Khalid Al-Azhari (d. 905 AH) dealt with in his book 'The Declaration of the Content of the Explanation (A Descriptive-Analytical Study) How Sheikh Khalid Al-Azhari dealt with grammatical topics within the framework of the grammatical reason, and the research in this required four chapters, in addition to the preface in which he mentioned the definition of Sheikh Khalid Al-Azhari, and talking about the book of the declaration of the content of the explanation, and the definition of the vowel in language and idiom, and the first chapter dealt with the grammatical problems in names, and the chapter came The second chapter included grammatical ills in verbs, and the third chapter included grammatical faults in letters, and the fourth chapter includes the approach of Sheikh Khalid Al-Azhari in grammatical reasoning, and I ended the research with a conclusion that contained the most important results that I could reach, followed by a list of sources, references and an index of topics. Through this research, I have reached several results, the most important of which are: Al-Azhari's great attention to causation and grammatical reasoning, so that no phenomenon or grammatical issue passes without his explanation of it, in addition to the fact that he may explain the grammatical ruling with more than one reason. Despite the fact that he follows Sibawayh in many of his explanations, he does not adhere to this follow-up, rather he prefers what he sees fit for his approach from the opinions of grammarians other than Sibawayh.

Keywords : Al-Ala, Khalid Al-Azhari, Statement.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد اِهتم النحويون، قديماً وحديثاً بالعِلّة والتعليل، فقد تواتر إلينا العديد من الكتب التي عُنيت بالعِلّة، وقد مرّت هذه بمراحل عِدّة، تطوّرت فيها. وليس الحديث هنا على تاريخ العِلّة ونشأتها، فقد أفردت كتب خاصة أبواباً وفصولاً لذلك. والمهم هنا هو تعلّق شخصية الشيخ خالد الأزهري بالعِلّة النحوية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في أمرين :

الأول: شخصية الشيخ خالد الأزهري حيث برع في العربية، وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة [١]، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها [٢] . وقد ترك مؤلفات كثيرة؛ منها المخطوط، ومنها المطبوع .

الثاني: كتاب التصريح بمضمون التوضيح يضم هذا الكتاب ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك "التوضيح" لابن هشام. كما أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين السابقين ، وقد كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحا وإيضاحا، مثل: حواشي ابن هشام، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، ومغني اللبيب، كما اهتم فيه ببسط القضايا والمسائل، وتوسع في الاستشهاد، والتعليل، والمناقشة، يقول الشيخ خالد الأزهري : " إنني ذكرت غالبا علل الأحكام وأدلتها.

---

(١) ينظر: الضوء اللامع ١٧٢/٣.

(٢) شذرات الذهب ٢٦/٨، والكواكب السائرة ١٨٨/١.

ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها. "[١] فأردت أن أبرز العلة النحوية ، وأجليها، وأقوم بدراستها في هذا البحث .

الهدف من الدراسة :

تسليط الضوء على كيفية معالجة الشيخ خالد الأزهري للموضوعات النحوية ضمن إطار العِلّة النحوية .

منهج الدراسة :

أما منهجي فقد استندت في هذا العمل العلمي على منهج يجمع بين الوصف والتحليل والاستقراء واستعنت بالمنهج التاريخي ، وعلى وفق ما اقتضته طبيعة البحث . وقد حاولت جهدي أن اعتمد على الاختصار وعدم الحشو ما استطعت إلى ذلك سبيلا . إنّ طبيعة الدراسة اقتضت أن نستخرج العِلّة النحوية من كتاب التصريح بمضمون التوضيح ، ثمّ استقرائها عند النحاة الآخرين، أينما وُجدت، في ما توافر من مصادر ومراجع، بقصد الموازنة . ومع ذلك كلّه لا أدّعي إحصاء جميع العلل النحوية في كتاب التصريح بمضمون التوضيح ، فقد اكتفيت منها بنماذج ، إلاّ أنّ ما ذكر كان جديراً بإعطاء الصورة الواضحة للعلة النحوية عند الشيخ خالد الأزهري ، فإن كان ذلك فهو المبتغى، والله المستعان

الدراسات السابقة :

لم أعلم فيما وقفت عليه من مصادر أن يكون أحد قد تناول هذا الموضوع في بحث مستقل ولكن هناك دراسات قامت حول الشيخ خالد الأزهري و كتابه التصريح بمضمون التوضيح منها :

– اعتراضات الشيخ خالد الأزهري للنحويين في كتابه التصريح بمضمون التوضيح جمعًا ودراسة للدكتور جمال حسن بشندي عيسى رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بأسيوط .

(١) التصريح ١/ ٣ ، مقدمة المحقق ١ / ١٤.

– آراء الشاطبي في "التصريح بمضمون التوضيح" للشيخ خالد الأزهـــري: جمعًا ودراسة/ رشا عبدالله عبد الناصف.– القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٣٨ هـــ، ٢٠١٦ م (دكتوراه).

– أماعن هذه الدراسات فلم تتناول العلة النحوية عند الشيخ خالد الأزهري وإنما كانت تتناول قضايا أخرى تتفق مع موضوعاتها .

خطة البحث :

البحث في أربعة فصول، فضلاً عن التمهيد الذي ذكر فيه ترجمة الشـــيخ خالد الأزهري ، والحديث عن كتاب التصريح بمضمون التوضيح ، وتعريف العلّة لغةً واصطلاحاً وتناول الفصل الأول العلل النحوية في الاسماء، وفيه مبحثـــان ، وجاء الفصل الثاني في العلل النحوية في الأفعال ، وفيه مبحثان ، واشتمل الفصل الثالث على العلل النحوية في الحروف، ويتضمّن الفصل الرابع أنواع العلل عنـــد الشيخ خالد الأزهري ، وسمات أسلوبه في التعليل النحـــوي ، وفيـــه مبحثـــان ، وأنهيتُ البحث بخاتمةٍ حوت أهم النتائج التي استطعت الوصول إليها، وأعقبَ ذلك قائمةٌ للمصادر والمراجع وفهرس الموضوعات .

التمهيد

تمهيد في ترجمة الشيخ خالد الأزهري، وكتابه التصريح بمضمون التوضيح وتعريف العلّة لغةً واصطلاحاً

أولاً ترجمة الشيخ خالد الأزهري:

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه :

هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الأزهري الجرجاوي الشافعي النحوي[١] ، وكنيته أبو الوليد، أو أبو الفضل، ويلقب بـ (زين الدين)[٢] ، والوقاد ؛ لأنه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الجامع الأزهر.

مولده ونشأته :

وُلد في سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة بجرجا من صعيد مصر، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، ثم حفظ القرآن الكريم، وأدخل الأزهر[٣].

شيوخه : قرأ الشيخ خالد على جماعة من علماء عصره؛ منهم: أبو الجود داود بن سليمان المالكي (ت سنة ٨٦٣هـ) [٤]، وشرف الدين يحيي بن محمد

---

(١) تنظر فى ترجمته: كشف الظنون ١/١٢٤، ١٥٤، ٤٨٣ ، ومعجم المؤلفين ٤/٩٦، وهدية العارفين ٥/٣٤٣، وإيضاح المكنون ٣/١١٨، ٢٩٣، والأعلام ٢/٢٩٧، وبدائع الزهور لابن إياس ٣/٤٢٤، والخطط التوفيقية ١٠/٥٣ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨/٢٥-٢٦، والضوء اللامع للسخاوي ٣/١٧١. وينظر أيضًا: حاشية يس على التصريح ١/٢، ومقدمة محقق التصريح ١/٤٦- ٥٠.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ٣/١٧١، وروضات الجنات ٣/٢٧٨، وشذرات الذهب ٨/٢٦.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٣/١٧٢، وبدائع الزهور ٣/٤٢٤.

(٤) ترجمته في: الأعلام ٢/ كشف الظنون ١/١٢٤، ١٥٤، ٤٨٣ ، ومعجم المؤلفين ٤/٩٦، وهدية العارفين ٥/٣٤٣، وإيضاح المكنون ٣/١١٨، ٢٩٣، والأعلام ٢/٢٩٧، وبدائع الزهور لابن إياس ٣/٤٢٤، والخطط التوفيقية ١٠/٥٣ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨/٢٥- ٢٦، والضوء اللامع للسخاوي ٣/١٧١. وينظر أيضًا: حاشية يس على التصريح ١/٢، ومقدمة محقق التصريح ١/٤٦- ٥٠.

المناوي (ت سنة ٨٧١هـ) [١]

والإمام تقي الدين أبو العباس الشمني (ت سنة ٨٧٢هـ) [٢]، ومحيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت سنة ٨٧٩هـ) [٣] ومحمد بن عبد المنعم الجوجري (ت سنة ٨٨٩هـ) [٤]، وعلى بن عبد الله السنهوري (ت سنة ٨٨٩هـ)[٥]، وغيرهم.

تلامذته : تصدر الشيخ خالد للإقراء في الأزهر ، وانتفع به خلق كثير، ومن تلاميذه: أبو العباس شهاب الدين القسطلاني وهو أحمد بن محمد الصفي مصري شافعي له إرشاد الساري إلى صحيح البخاري (ت سنة ٩٢٣هـ)[٦] وابن هلال النحوي محمد بن علي الشيخ الفاضل شمس الدين الحلبي (ت سنة ٩٣٣هـ) [٧] ، وغيرهما.

وفاته : توفى الشيخ خالد بعد تأديته فريضة الحج، في التاسع عشر من المحرم سنة (٩٠٥هـ) في بركة الحاج خارج القاهرة [٨] .

---

(١) ينظر: شذرات الذهب ٣١٢/٨، والأعلام ١٦٧/٨.
(٢) ينظر: شذرات الذهب ٣١٣/٧، والأعلام ٢٣٠/١.
(٣) ينظر: البغية ١١٧/١، والأعلام ١٥٠/٦.
(٤) ينظر: الضوء اللامع ١٢٣/٨، والأعلام ٢٥١/٦.
(٥) ينظر: الأعلام ٣٠٧/٤.
(٦) ينظر: شذرات الذهب ١٢١/٨، والأعلام ٢٣٢/١.
(٧) ينظر: هدية العارفين ٦/ ٢٣٢ ، والأعلام ٦/ ٢٩.
(٨) الكواكب السائرة ١٨٨/١.

ثانيا : كتاب التصريح بمضمون التوضيح

إن شرح الشيخ خالد الأزهري على أوضح المسالك لابن هشام ، من أهم شروح هذا الكتاب ؛ إذ جمع خلاصة الشروح التي قبله، كما اهتم فيه ببسط القضايا والمسائل، وتوسع في الاستشهاد، والتعليل، والمناقشة، شرح الشيخ خالد الأزهري هذا الكتاب، وسار فيه على حسب ترتيب أبوابه، وفصوله، ومسائله، وشرحه بطريقة التضمين والمزج، فيقول: " وشحته بعشرة أمور مهمة، مشتملة على فوائد جمة: أحدها: أني مزجت شرحي بشرحه، حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة. ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة.... ثامنها: أنني ذكرت غالبا علل الأحكام وأدلتها. ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها. "[١] .

يعد كتاب التصريح ذا أهمية كبيرة، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك "التوضيح" لابن هشام. أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتب مفقودة لم تصل إلينا، مثل: أغلاط الزمخشري لابن معزوز، والبسيط لابن العلج ، وشرح المفصل للكمال الأنصاري، ومختصر الأنساب لابن السيد البطليوسي، ونقد ابن الحاج على مقرب ابن عصفور، وغير ذلك من الكتب المفقودة . أنه كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحا وإيضاحا، مثل: حواشي ابن هشام، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، ومغني اللبيب. وقوفه عند آراء الكثير من النحاة، مثل: الأخفش والزمخشري وسيبويه وابن مالك وابن الناظم. تلك الأمور وغيرها جعلت التصريح من الكتب الأكثر تداولا بين النحاة الذين أخذوا عنه، ووضعوا له شروحا وحواشي . فممن أخذ عنه: الصبان والخضري، وممن وضع حاشية على الكتاب الشيخ ياسين، وقد طبع الكتاب بهامش التصريح.

---

(١) التصريح ١/ ٣ ، مقدمة المحقق ١ / ١٤.

ثالثا تعريف العلّة لغةً واصطلاحًا :

١ – العلّة لغةً : تأتي بفتح العين وكسرها .

أما بالفتح : فتأتي بمعنى الشّربة الثّانية ، والفعْلَ علّ القوم إبلهم يعلونها علاً وعللاً ، والأبل تعلّ نفسها عللاً [١] . وتأتي بمعنى التشاغل : تعلل الأمر ، واعتلّ تشاغل ، وعلله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما وتعللت بالمرأة لهوت بها [٢]

وقال الكفوي العلّة: ((عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل ومنه سمي المرض علقماً . وهي ما يتوقف عليه الشيء)) [٣]

٢– العلّة في الإصطلاح النّحويّ :

عرفها الجرّجاني بقوله : (ت ٨١٦هـ) : ((هي ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه)) [٤] وعرّفها الدّكتور مازن المبارك بـ ((الوصف الّذي يكون مظنّه وجه الحكمة في اتخاذ الحكم) [٥] وعرّفها الدّكتور علي أبو المكارم:((بأنها السبب الّذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً ، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه)) [٦] وعرّفها الدّكتور محمد الحلواني ((يراد بالعلّة النّحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها – وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصّرف) [٧] وبيّن الدّكتور تمام حسان أن الفرق بين العلّة والسّبب فرق في التأثير ، (فالحكم يدور مع العلّة وجوداً وعدماً ، ولكنه لا يدور مع السّبب) [٨] .

---

(١) العين ٨٨/١ ، وينظر : معجم مقاييس اللّغة ١٢/٤ ، القاموس المحيط ٢٠/٤ . .
(٢) العين ٨٨/١، وينظر: تهذيب اللغة١٠٥/١، لسان العرب٤٦٨/١١ ، القاموس المحيط ٢٠/٤.
(٣) الكليات ٢٢٠/٣ – ٢٢١ .
(٤) التّعريفات : ٨٨ .
(٥) النّحو العربي العلّة النّحوية : ٩٠ .
(٦) أصول التفكير النّحوي : ١١١ .
(٧) أصول النّحو العربي : ١٠٨
(٨) الأصول ،د. تمام حسان:١٨٢ .

الفصل الأوَّل علل الأسماء

المبحث الأوَّل علل الأسماء المعربة

علّة كون الأصل في المبتدأ التقديم:-

قررّ النحاة جواز تقدّم جزأي الجملة الاسمية أحدهما على الآخر [١] ، لكن الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، قال سيبويه: " فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسند ومسندٌ إليه " . [٢] وقد علّل الأزهري أصالة تقديم المبتدأ على الخبر بقوله: " لأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعقله، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأنه محكوم به "كـ"زيد قائم " . [٣] فالمبتدأ مسندٌ إليه وحقّه أن يكون قبل المسند؛ لأن وجوده كان قبل الاسناد إليه. وقد اعتمد هذه العِلّة الرضي والسيوطي . [٤] غير أن بعض النحاة ذكروا عِلّة أخرى هي مشابهة الخبر للصفة بموافقتها للموصوف " من حيث إنّه موافق في الاعراب لما هو له دالٌّ على الحقيقة، أو على شيء من سببه " . [٥]

علّة وجوب حذف الخبر بعد (لولا):-

تقررّ لدى النحاة أنّ (لولا) حرف امتناع لوجود ولا يليها إلاّ المبتدأ . [٦] لوجوب حذف الخبر، قال سيبويه: "هذا بابٌ من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما يُبنى على الابتداء " . [٧] وبين الشيخ خالد الأزهري عِلّة حذفه إذ قال : "وإنما حذف الخبر

---

(١) شرح الرضي: ٦١/١، المطالع السعيدة: ١/ ٢٦٧.

(٢) كتاب سيبويه : ١٢٦/٢.

(٣) التصريح: ٢١٣/١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٢٠١/١، المطالع السعيدة: ٢٦٧/١.

(٥) شرح الأشموني: ٣١٤/١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢/ ٤٤٢، المغني في النحو: ٢/ ٣٥٢-٣٥٣، التصريح: ٢٢٤/١.

(٧) كتاب سيبويه : ١٢٩/٢.

بعد (لولا) إذا كان كوناً مطلقاً؛ لأنّه معلوم بمقتضى (لولا)، إذ هي دالّة على امتناع لوجود، ... فصحّ الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه " . (١) فالعلة عند الأزهري تكمن في أمرين، الأول: القرينة الدالة على الخبر، والآخر سدّ جواب (لولا) مسدّه. أمّا سيبويه فيرى أن العّلة في ذلك هي كثرة الاستعمال إذ قال: " ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام كما حذف الكلام من (إما لا)، وزعم الخليل –رحمه الله– أنّهم أرادوا أنْ كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام، ومثل ذلك (حينئذ ، الآن) إنما تريد واسمع الآن، و(أغفله عنك شيئاً) أي: دع الشك عنك، فحذف هذا لكثرة إستعمالهم" . (٢) واعتمد أبو بكر بن السرّاج عِلّة سيبويه (٣) كما إعتمدها أيضاً ابن يعيش .(٤) أما عبد القاهر الجرجاني فقال: " وحذف الخبر عنه حذفاً لازماً لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك، لكان كذا، وكذا، لأن الحال تدلّ عليه " .(٥) وقد سبق الرضي الأزهري في التعليل بهذه العلة وهي لحصول شرطي وجوب الحذف، أحدهما القرينة الدالّة على الخبر المعيّن، وهي لفظة (لولا) إذ هي موضوعة لتدل على إنتفاء الملزوم فـ(لولا) دالّة على أنّ الخبر الذي بعدها (موجود) ، لا (قائم)، ولا (قاعد) ولا غير ذلك من أنواع الخبر. والثاني: اللفظ السادّ مسدّ الخبر، وهو جواب (لولا) .(٦) وهذا ما علل به الأشموني أيضاً.(٧)

---

(١) التصريح: ٢٢٤/١.
(٢) كتاب سيبويه: ١٢٩/٢.
(٣) ينظر: الاصول في النحو: ٧٥/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٩٥/١.
(٥) المقتصد: ٢١٨/١.
(٦) ينظر شرح الرضي: ١/ ٢٤٤.
(٧) ينظر: شرح الاشموني: ٣٢٦/١.

علّة اختصاص المفعول المطلق ليقوم مقام الفاعل:-

اشترط النحاة في نيابة المفعول المطلق مناب الفاعل ألاّ يكون لمجرد التوكيد، وأن يكون مختصاً بوصف أو غيره فلا يجوز: ضُرِبَ ضربٌ أو سِيرَ سيرٌ.(١) وقد أوضح الأزهري عِلّة ذلك بقوله: " من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم: سير بزيد سيرًا بالنصب، فأنابوا المجرور، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه، بل أبقوه منصوبًا، ولو أنابوه لرفعوه، وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهامًا منه، وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه " . (٢) ويقول "ويمتنع نحو: سير سير لعدم الفائدة" إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند المسند إليه ولا بد من تغايرهما، بخلاف ما إذا كان مختصا فإن الفعل مطلق، ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة، وإذا امتنع سِيْرَ سَيْرٌ مع إظهار المصدر فامتناع سير، بالبناء للمفعول على إضمار ضمير المصدر السير أحق بالمنع؛ لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهامًا من ظاهره " . (٣) فإذا كان المفعول المطلق لمجرد التوكيد لم يفدْ شيئاً نحو: سِيرَ بزيد سَيْراً، فلم تجز نيابة (سيراً) عن الفاعل؛ لأن الفعل استغنى بدلالته عنه، أما عند وصفه أو إضافته أو تحديده، فتحصل الفائدة، قال المبّرد: " أمّا إذا وصفته، فقلت: سَيْراً شديداً، أو هيِّناً- فالوجه الرفع، لأنّك لمّا نعتّه قرّبته من الأسماء وحدثت به فائدة لم تكنْ في (سِيرَ) ". (٤) فالعِلّة إذن هي حصول الفائدة المتجددة، واعتلّ بذلك الرضي والسيوطي والأَشموني. (٥)

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٥٣، الاصول في النحو: ١/٩٠، المغني في النحو: ٢/ ٢١٨.

(٢) التصريح: ١/ ٤٢٣.

(٣) التصريح: ١/ ٤٢٦

(٤) المقتضب: ٤/٥٣، وينظر: الاصول في النحو: ١/٩٠.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١/١٩٤، المطالع السعيدة: ١/٣٥٥، شرح الأشموني: ٢/١٤٨.

علّة كون المفعول له هو الحامل على الفعل:-

ينصب المفعول له بالفعل، ويُذكر عِلّةً أو عُذراً لوقوع الفعل والأصل أن يكون باللام نحو: جئتك طمعاً في برِّك [١] ، أي: جئتكُ للطمع في برِّك فالمفعول له هو الحامل على الفعل، وبيّن الأزهري عِلّة ذلك بقوله: " وهو ما فعل لأجله فعل، مثاله: جئت رغبة فيك ، فرغبة : اسم، فعل لأجله فعل وهو المجيء ... لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه ... كونه علة" لأنه الباعث على الفعل " . [٢]

ومعنى ذلك أنّ المفعول له عِلّة في إيجاد الفعل وإن تأخّر فهو متقدّم من حيث التصوّر فعندما تقول: ضربتك تأديباً، فالتأديب عِلّة في إيجاد الضرب وهو الفعل، وما يؤيد ذلك اِتصال لام التعليل بالمفعول له ودخولها على العِلّة لا المعلّل. قال سيبويه "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوعٌ له، ولأنّه تفسير لما قبلهِ لِمَ كان؟ " . [٣] فالمفعول له هو المفسّر لما قبله وعذرٌ لوقوع الفعل؛ لأنّه العِلّة الحاملة لعامله وليس بمعلول [٤] وما قررّه سيبويه تابعه فيه ابو بكر بن السرّاج وابن يعيش و الرضي والصبّان . [٥] وهنا نوع من علل الأزهري (العلل الجدلية والنظرية) . [٦]

---

(١) ينظر: أسرار العربية:١٨٦، المقرّب، لابن عصفور: ١٧٨، أوضح المسالك: ١٠٨.

(٢) التصريح: ٥٠٩/١

(٣) كتاب سيبويه: ١/ ٣٦٧.

(٤) ينظر: : شرح الرضي: ٣٠/٢.

(٥) ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٢٤٩، شرح المفصل: ٢/ ٥٢، شرح الرضي: ٣٠/٢، حاشية الصبّان: ٢/ ٦٤٥.

(٦) علل النحو: ٢٥.

عِلّة الأصل في الحال التنكير:-

يُذكر الحال لبيان هيئة معيّنة[١] . والأصل فيه التنكير [٢]. وقد ذكر الأزهري عِلّة ذلك قائلاً: " الثالث من أوصاف الحال: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ لأن الغالب كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحمل غيره عليه، فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير ". [٣] أما سيبويه فقد ذكر وجوب تنكير الحال لكنّه لم يورد علّة ذلك . [٤] والأزهري لم يخرج عمّا اِستقرّ لدى النحاة من وجوب تنكير الحال، وعِلّته في ذلك هي مخافة اللّبس أو التوهم بين الحال والنعت قال ابن السرّاج: " ولا تكون الحال الاّ نكرة لأنّها زيادة في الخبر والفائدة " [٥]وقال ابن الورّاق: " إنّها زائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب، ومع ذلك فلو جُعِلَت معرفةً لجرى مجرى النعت، لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعمّ من المعرفة ". [٦] وزاد على ذلك " أنّ الحال هي مضارعة للتمييز، لأنّك تُبيّن بها كما تُبيّن بالتمييز نوع المميز، فلمّا اِشتراكا فيما ذكرنا، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة " [٧] . أمّا ابن بابشاذ فقال : " فالعِلّة في كونها نكرة أنّها فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في فضلته، ولأنّها مشبهه للتميز في البيان فوجب أن تكون نكرة للتمييز"[٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥٥/٢، أوضح المسالك: ١٢١.

(٢) ينظر: الاصول في النحو: ١/ ٢٥٩، شرح الرضي: ٥٥/٢. ، شرح الاشموني: ٢/ ٤٩٧.

(٣) التصريح: ١/ ٥٧٨

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٩٤.

(٥) الاصول في النحو: ٢٥٩/١.

(٦) علل النحو: ٢٣٩.

(٧) نفسه: ٢٣٩.

(٨) المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣١٢.

إلاّ أنّ الأنباري ذكر سبباً آخر في تعليل ذلك، إذ قال: " فإن قيل: لِمَ وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل : لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سمّاها سيبويه نعتاً للفعل، ... فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة ".(١) أي لمّا كانت الحال وصفاً للفعل، والفعل نكرة وجب أن يكون وصفه نكرة أيضاً للمشاكلة بين الصفة والموصوف. وقد تبع الأشموني الأزهري في تعليله (٢) والراجح من ذلك أمران: الأول: إنّه نكّرت الحال، مخافة الإلتباس بالنعت، أذا ما علم أن الغالب في صاحب الحال التعريف، والآخر: للمشابهة الحاصلة بين الحال والتمييز فكلاهما مبيّن لما قبله، فعمدوا إلى اِكتساب المتشابهين حكماً واحداً، كما أُعرب الفعل المضارع، لمشابهته الاسم.

<u>علّة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة:-</u>

يُحمل نصب جمع المؤنث السالم على الجر، فيكون في موضع النصب مكسوراً [٣] وقد علل الأزهري ذلك بقوله: " نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة، حملا للنصب على الجر، كما في جمع المذكر السالم، إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب " . [٤]

وهذا يعني أنّ العِلّة عند الأزهري في حمل النصب على الجر جاءت اِجراءً للفرع على الأصل، والتذكير أصل والتأنيث فرعٌ عليه. قال سيبويه: " واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكّر أوّل، وهو أشدُّ تمكُّناً، وإنما يخرج

---

(١) أسرار العربية: ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٤٩٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧/٥، شرح الرضي: ٦٨/١، جوّز بعض الكوفيين الفتح في موضع نصب جمع المؤنث السالم وردّه جماعة من النحاة، ينظر: معاني القرآن-الفرّاء- ٩٢/٢-٩٣، ٢٠٣/٢-٢٠٤، النكت: ٢٧/١-٢٨، شرح ابن عقيل: ٧٤/١، شرح الأشموني: ٦٥/١.

(٤) التصريح: ٨٠/١ .

للتأنيث من التذكير" . [١] فحملوا النصب على الجر، لأنّ جمع المؤنث نظير جمع المذكر السالم، وتُدعى هذه العِلّة عِلّة نظير. [٢] إذ أنّ الشيء إذا ناظر الشيء حُمِلَ عليه، وما ذهب إليه الأزهري في تعليله أصله عِلّة سيبويه، إذ قال: " ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها " . [٣]

ونالت هذه العِلّة اِهتمام جُلِّ النحاة بعد سيبويه، فقد اِعتمدها الأخفش، إذ قال: " وإنّما جرّوا هذا في النصب؛ ليجعل جرّه ونصبه واحداً كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحداً تقول: مسلمِين وصالحِين نصبه وجرّه بالياء " . [٤] كما اِعتمدها المبرّد، والجرجاني، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والأشموني . [٥]

(١) كتاب سيبويه: ٢٢/١.
(٢) ينظر: علل النحو: ٧٠ .
(٣) كتاب سيبويه: ١٨/١.
(٤) معاني القرآن- الأخفش- : ٥٢/١.
(٥) ينظر: المقتضب: ٦/١-٧، المقتصد: ٢٠٤/١، أسرار العربية: ٦٢، اللباب، :١١٧/١، شرح المفصل: ٧/٥-٨، شرح الوافية: ١٣٣، شرح الجمل: ١٢٥/١، التصريح: ٨٠/١، شرح الأشموني: ٧٦/١.

علّة ترك الجر في تمييز ألفاظ العقود:-

لا يأتي تمييز ألفاظ العقود مجروراً، بل يأتي مفرداً منصوباً (١) والعلّة في ذلك بيّنها الشيخ خالد الأزهري بقوله: " وإنما وجب النصب فيما كان (كـ: عشرين درهماً) وامتنع جره، لأنّه يضاف إلى غير التمييز نحو (عشري رجلٍ)، فلو أُضيف الى التمييز لزم الالتباس، فلا يُعلم هل تمييز أو لا؟ ولم يعكس الأمر دفعاً لإضافة الشيء الى نفسه، لأن العدد هو التمييز في المعنى " . [٢] وكان سيبويه قد أوضح ذلك قائلاً: " وتكون النون لازمةً له، كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة الى العشرة. وإنما فعلوا هذا بهذه الاسماء وألزموها وجهاً واحداً، لأنّها ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شُبهّت بها، فلم تقوَ تلك القوة، ولم يجز حيث جاوزت أدنى العُقود فيما تُبيّنُ به من أي صِنْفٍ العددُ ، الاّ أن يكون لفظه واحداً، ولا تكون فيه الألف واللام " . [٣] فهم ألزموها النون ولم يجيزوا إضافتها فيقولوا: عِشرو درهم، كما قالوا في الصفة ضاربون زيداً وضاربو زيدٍ، وحسنون وجهاً وحسنو وجوهٍ، لأن عشرين وأخواتها، لم تقوَ قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فأُلزمت طريقاً واحداً ، وقد اِعتمد عِلّة سيبويه هذه كثير من النحاة أمثال المبرد، وابن الوراق وابن يعيش . [٤]

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/٧٠-٧١، شرح ابن عقيل: ٢/٤١١.
(٢) التصريح: ١/٦٢.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٢٠٧ هامش السيرافي رقم (٢).
(٤) ينظر: المقتضب:٣/ ٣٢-٣٣، علل النحو: ٢٥٤، شرح المفصل: ٢/٧٢.

المبحث الثاني علل الأسماء المبنية

علّة امتناع التنازع في المضمر المنفصل المرفوع:-

يسمي سيبويه هذا الباب " باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك " . (١) والتنازع لا يجوز في الضمير المنفصل المرفوع نحو: (ما قام وقعد إلاّ أنا) بيّن الأزهري عِلّة ذلك بقوله: " والمانع من كونه من التنازع، أنّه لو كان منه لزم اِخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم في نحو: (ما قام وقعد اِلاّ أنا) إعادة ضمير غائب على حاضر".(٢) ويبدو من ذلك أنه لا تنازع بين عاملين في ضمير مرفوع منفصل؛ لأنهما إذا كانا لمتكلم وجب أن تقول: ضربتُ وأكرمتُ، وإذا كانا لمخاطب تقول: ضربتَ وأكرمتَ، وإذا كانا لغائب تقول: زيدٌ ضربَ وأكرمَ، فيستويان في صحة الإضمار فيهما، لأن شرط التنازع أن يتوجها إلى شيء واحد، ولا يُتصوّرُ فيهما شيءٌ واحدٌ لذا بطُلَ التنازع . (٣) وأمّا نحو: ما ضرب وأكرمَ اِلاّ انت، أو اِلاّ أنا، أو إلاّ هو فإنّه محمولٌ على الحذف، ولو لم يكن على الحذف وتقدير وقوع الفاعل منفصلاً بعد إلاّ لوجب اِتصال ضمير الفاعل به، على مقتضى وصفه، وعند ذلك يفْسُدُ المعنى، إذ ينفي عنه الضّرْب والمعنيُّ إثباته له . (٤)

---

(١) كتاب سيبويه : ١/٧٣.

(٢) التصريح: ١/ ٤٨٢.

(٣) ينظر: المغني: في النحو : ٢/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) ينظر: المغني: في النحو : ٢/ ٢٤٦-٢٤٧، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ٦٢٢-٦٢٣.

علّة نداء اسم الجلالة (الله) وفيه الألف واللام:-

جوّز النحاة نداء اسم الجلالة على الرغم من وجود الألف واللام فقالوا: يالله اِغفر لنا [١] وقد اورد الأزهري عِلّة ذلك بقوله: " وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن "أل" لا تفارقها، وهي عوض همزة إله، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة . وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء، كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قطعت همزته، تقول: جاءني أنصر وإضرب، بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني. " [٢] وبذلك فهو يعلل بعلّة التعويض[٣] ، وهي من العلل التي تطرّد على كلام العرب " تقوم على اِفتراض أصل مقدّر حذف وعوّض عنه " [٤] وما ذكره الأزهري في عِلّته موافق لما ذكره سيبويه من قبل[٥] وسار على هذه العِلّة غير واحد من علماء العربية، فقد اِعتمدها ابن الورّاق، والأنباري، أبو البقاء العكبري، وابن يعيش، والرضي ، والجامي[٦] وبعضهم من شرحها [٧] وبعضهم من زاد عليها قال ابن الحاجب: " ويعلل أيضاً بأنّه لو قيل: (يا أيُّها الله) أو ياهذا، لأطلق لفظ لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى أن يشيروا الى ما يستحيل عليه الإشارة في التحقيق، ولو قيل (يالاه) أو (يا اله) لغيّروا ولأزالوا ما قُصِدَ به التعظيم " [٨] .

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للشنتمري: ٣٠٥.

(٢) التصريح: ٢/ ٢٢٣.

(٣) ينظر: علل النحو: ٧٠.

(٤) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٧٠.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٥.

(٦) ينظر: علل النحو: ٢٠٣-٢٠٤، اسرار العربية، ٢١٠-٢١١، اللباب : ١/ ٣٣٦، شرح المفصل: ٩/٢، الفوائد الضيائية: ٣٣٥-٣٣٦، شرح الرضي: ١/ ٣٤٨.

(٧) ينظر: النكت: ١/ ٣٧٨.

(٨) الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٧٤.

علّة امتناع ترخيم المستغاث به والمندوب:-

اشترط النحاة للترخيم شروطاً منها أن يكون الاسم لا مستغاثاً ولا مندوباً [١].

وقد ذكر هذه العِلّة سيبويه، إذ قال: " ولا تُرخّم مستغاثاً به إذا كان مجروراً، لأنّه بمنزلة المضاف إليه، ولا تُرخّم المندوب؛ لأن علامته مستعملةٌ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيمَ "[٢]. فالمستغاث عنده بمنزلة المضاف إليه في اِمتناع ترخيمه لعدم ظهور أثر النداء فيه، والترخيم من خصائص النداء [٣]. وأمّا المندوب فلوجود المدّة في آخره، والزيادة تنافي الحذف، وقد شرح الأزهري عِلّة سيبويه قائلاً: " لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه، لأنّه مجرور مثله، فكان غير منادى، إذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وإنما عَمِلتْ في موضعه" [٤]، وقال أيضاً: " ولا يُرخّم نحو: واجعفراه؛ لأن المندوب ليس منادى حقيقةً، وإن كانت صورته صورة المنادى؛ لأنّه لا يُطلب اِقباله " [٥]. وواضح أثر سيبويه في هذا كُلّه، إذ كل ما علل به النحاة من بعده، كانوا فيهِ تبعاً لعِلّته شرحاً أو توضيحاً.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٩/٢، شرح الرضي: ٣٦١/١، اوضح المسالك: ٢١٧.

(٢) كتاب سيبوية: ٢/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٩/٢-٢٠، شرح الرضي: ١/ ٣٦٥.

(٤) التصريح: ٢٥١/٢.

(٥) نفسه: ٢/ ٢٥٢.

علّة وجوب تقدّم الموصول على الصّلة:-

شرط الصّلة أن تتأخر عن الموصول [١] بيّن الأزهري عِلّة ذلك حيث قال : " وتفتقر كل الموصولات الاسمية مختصّة كانت أو مشتركة إلى صلة تتصل بها؛ لأنها نواقص لا يتم معناها إلاّ بصلة متأخرة عنها لزوماً، لأن الصِلة من كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر ". [٢] فالموصول لا يتم معناه إلاّ بجملة تبين معناه بعده، فهو مفتقر لها، ولمّا كان كذلك وجب مجيئه أولاً. قال ابن السرّاج : " ولا يجوز أن تقدّم على الموصول؛ لأنها كبعضه ". [٣] وهذا ما قاله الرضي أيضاً : " الموصول والصّلة كجزأي اسم، وقد ثبت للموصول التقدّم، لكون الصّلة مبيّنة له، فيجب للصلة التأخر " . [٤] فالموصول والصِّلة كجزأي اسم[٥] ولا خلاف بين النحاة في هذه العِلّة عند مَن ذكرها.

---

(١) ينظر: التصريح: ١٦٧/١، شرح الأشموني: ٢٠٥/١.

(٢) التصريح: ١٦٧/١.

(٣) الاصول في النحو: ٢٣٢/٢.

(٤) شرح الرضي: ١٥١/٣.

(٥) ينظر: علل النحو: ١٨٣، شرح الرضي: ٣/ ١٥١.

الفصل الثاني علل الأفعال

المبحث الأوَّل علل الأفعال المبنية

علّة حذف الفعل الرافع للفاعل وجوباً مع وجود المفسِّر:-

قد يذكر الفاعل وفعله محذوف لوجود المفسِّر، من ذلك قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } .(١) قال الشيخ خالد : " أو فسره" أي: فسر الفعل الرافع للفاعل "ما بعده" من فعل نحو: " {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} فـ"أحد" فاعل فعل محذوف يفسره "استجارك" والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك. "والحذف في هذه" الصورة الأخيرة "واجب"؛ لأن "استجارك" المذكور كالعوض من "استجارك" المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض " (٢). ويتضح من ذلك أن ذكر الفعل المقدّر يتعارض مع الفعل المفسِّر، لأن الأخير وُضعَ للدلالة على المقدّر، والغرض من هذا الإبهام ثم التفسير . وامتنع إعراب (أحدُ) في الآية الكريمة (مبتدأ)، و(استجارك) خبره " لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين ".(٣) فالعِلّة عنده قائمة على الاستقراء في أن حروف الشرط تختص بالفعلية لأنها تحتاج إلى أحداث. وتسمى هذه العِلّة (عِلّة عوض أو تعويض) .(٤) وقد اعتمد هذه العِلّة كثير من النحاة. (٥)

---

(١) سورة التوبة: من الآية:٦

(٢) التصريح:١/٤٠٣

(٣) التصريح:١/ ٣٩٦.

(٤) علل النحو، لابن الورّاق: ٦٤-٦٥، وينظر: ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية د. فاضل السامرائي: ٢٠٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٦١/١، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ١٢٧/٢-١٢٨، معاني النحو:٤٧٣/٢.

علّة امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً للمبتدأ:-

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مع وجود القرينة . [١] لكنّه يمتنع التقديم إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ .[٢] وقد ذكر الأزهري عِلّة اِمتناع تقديم الخبر الفعلي بقوله: "مما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر، "نحو: زيد قام"، أو يقوم، فلو قدم والحالة هذه، وقيل: "قام أو يقوم زيد" لالتبس المبتدأ بالفاعل، "بخلاف" ما إذا كان الخبر صفة، نحو: "زيد قائم، أو" كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو: زيد "قام أبوه"، والثاني نحو: "أخواك قاما" على اللغة الفصحى، فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه " . [٣] فمُنِع التقديم هنا مخافة اِلتباس المبتدأ بالفاعل، وسُمّيت هذه العِلّة (عِلّة اِلتباس أو أمن اللّبس) . وهي كثيرة الاستعمال عند العرب، لإزالة اللّبس الحاصل في اِستعمال معيّن، قال السيوطي: " اللّبس محذور ومن ثمَّ وضع له ما يزيله اِذا خيفَ واستغني عن لحاق نحوه اِذ أمن " . [٤] كما اِعتمد هذه العّلِة غير واحد من علماء العربية أمثال: ابن فلاح اليمني، والسيوطي، والصبّان. [٥] . وهذه العلة من العلل التعليمية التي يقصد بها اِيضاح حكم معين أو ترسيخه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩٩/١، شرح الرضي: ٢٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١/ ٢٣ ، حاشية الصبآن : ١/ ٣١٤.

(٣) التصريح: ١/ ٢١٤،

(٤) الاشباه والنظائر للسيوطي: ٣٠٩/١.

(٥) ينظر: المغني في النحو: ٢/ ٣٣١، المطالع السعيدة: ٢٦٨/١، حاشية الصبآن: ٣١٤/١.

المبحث الثاني علل الأفعال المعربة

عِلّة رفع الفعل المضارع:-

يرى الأزهري عِلّة اِعراب الفعل تجرده من العوامل الناصبة والجازمة ، فقال: " أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعًا كـ: يقوم. وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو على أقوال أصحها "قولهم": رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش " . (١)

وبيان هذه العِلّة عند النحاة على ما يأتي:-

١.وقوعه في مواضع الاسماء هو الذي ألزمها الرفع، وهو السبب في دخول الرفع فيها، وهي عِلّة سيبويه (٢) و مذهب البصريين (٣). اِلاّ الأخفش والزجاج (٤) فقد اِعتمدها المبرّد، وأبو بكر بن السرّاج، والرضي (٥) ونقلها أيضاً أبو علي الفارسي، وابن الورّاق، وابن جنّي، وابن برهان العكبري، وابن بابشاذ، والجرجاني، وأبو البقاء العكبري. (٦)

٢.يرى الكوفيون أن الفعل المضارع يرتفع؛ لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، وتابعهم في ذلك الأخفش من البصريين (٧) وعلى هذا سار ابن الحاجب،

---

(١) التصريح: ١٦٧/١ .
(٢) كتاب سيبويه: ٣/ ٩-١٠.
(٣) ينظر: : علل النحو: ١٥٣، الإنصاف: ٥٤٩/٢، اسرار العربية: ٢٨-٢٩.
(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧، أوضح المسالك-ابن هشام: ١٤/٤.
(٥) ينظر: المقتضب:٥/٢، الأصول في النحو: ٢/ ١٥١-١٥٢، شرح الرضي: ٤/ ٢٤.
(٦) ينظر: المقتصد:٢/ ١٤٥، علل النحو: ١٥٣، اللمع: ٢١٥، شرح اللّمع: ٢٩/١، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، المقتصد: ١٢١/١، اللباب: ٢٥/٢.
(٧) ينظر: معاني القرآن-الأخفش-: ٥٣/١، الانصاف: ٥٥٠/٢ واسرار العربية: ٢٨-٢٩، اللّباب: ٢٥/٢، التصريح: ٢، ٣٥٦.

وابن مالك، وابن هشام، والأزهري [١]

ومذهبهم مردود من قِبَل أنّه يؤدي الى أن يكون النصب والجزم متقدّماً على الرفع، ولا خلاف بين النحويين على أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأَنْ يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، وهذا دليل على فساد قولهم [٢]

٣. إنّ العِلّة الرافعة للفعل هي الحروف الزوائد في أوّله، وهو مذهب الكسائي [٣]

وهو مردود أيضاً؛ لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه؛ لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع؛ لأنّه لو دخل عليه، لكان يجب أن تبقى في حكمها فيؤدي ذلك الى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال وهذا ممتنع، فلمّا كان الفعل يُنصب ويُجزم وهذهِ الحروف في أوّله، ثبت إنها ليست عِلّة رفعه [٤]

٤. يرتفع المضارع بالإهمال. أي الإهمال من العوامل؛ من ذلك قوله تعالى: (يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ) [٥]، فارتفع (ابراهيم) بالإهمال من العوامل، لأنّه لم يتقدّمه شيء فبقي مهملاً، والمهمل إذا ضُمّ إلى غيره ارتفع، نحو: واحد اثنان [٦] وهو مذهب الأعلم الشنتمري [٧] وهو قريب من مذهب الفرّاء [٨] .

---

(١) ينظر: شرح الوافية: ٣٤٣، التسهيل: ٢٢٨، شرح قطر الندى: ٥٧، أوضح المسالك – ابن هشام: ٢/ ٢٨١، التصريح: ٢/ ٣٥٦.
(٢) ينظر: الانصاف: ٢/ ٥٥٣، أسرار العربية: ٢٨-٢٩، شرح الجمل: ١/١٣١.
(٣) ينظر: علل النحو: ١٥٣، الانصاف: ٢/ ٥٥٣-٥٥٤، التصريح: ٢/ ٣٥٦.
(٤) ينظر: علل النحو: ١٥٣، الانصاف: ٢/ ٥٥٣-٥٥٤، أسرار العربية: ٢٨-٢٩.
(٥) سورة الانبياء:من الآية:٦٠
(٦) ينظر: همع الهوامع: ١/١٦٥.
(٧) ينظر: شفاء العليل في ايضاح التسهيل- السُهيلي: ٢/ ٩١٧، همع الهوامع: ١/١٦٤.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ١/١٦٤.

علّة إعراب الأفعال الخمسة بالنون:-

تعرب الأفعال الخمسة بالنون [١] وعِلّة ذلك أوردها الأزهري بقوله : " وقد جعلوا علامة الرفع في (الزيدون) الواو، ولا يمكنهم ذلك في (يفعلون) لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين، فجعلوا النون علامة للرفع؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة، ثم حذفوها لأجل الجازم، ثم حملوا النصب عليه، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء، وحملوا (تفعلان وتفعلين) على (يفعلون) " . [٢]

فهو يعلل لأمرين : اِعرابه بالنون، ومجيء النون بدل الرفع، فقد ذكر سيبويه هذه اِلعلة في قوله: " واعلم أنّ التثنية اِذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنّك لم تَردْ أن تثنِّي، يَفْعَلُ هذا البناء فتضُمَّ اِليه يفعل آخر، ولكنك اِنما ألحقته هذا علامةً للفاعلين، ولم تكن منّونة، ولا يلزمها الحركة؛ لأنّه يُدْرِكُها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا اِعرابه في الرفع ثبات النون؛ لتكون له في التثنية علامةً للرفع كما كان في الواحد، اِذ مُنِعَ حرف الإعراب " .[٣]

قال الزجاجي : " فإن قيل: ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حرفاً وهو النون؟ قيل له ما قال سيبويه: وهو أنّه قال: الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسّمى حرف الاِعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النون. فلو جُعِلَت النون حرف الإعراب؛ لوجب ضمّها في حال الرفع، وفتحها في حال النصب، وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم. ولو أُسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء؛ لِالتقاء الساكنين، وكان يذهب ضمير الاِثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء، ويسقط علم ذلك في

---

(١) ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٣، علل النحو: ١٦١، شرح قطر الندى: ٥٥.

(٢) التصريح: ٨٦/١ .

(٣) كتاب سيبويه: ١٩/١.

تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يُثنّي ويجمع الفعل مقدماً، فكان يصير الفعل كأنّه للواحد ويبطل المعنى، فلمّا اِمتنع ذلك جُعِلت النون نفسها علم الرفع" .[١]

وبيان هذه العِلّة عند النحاة ما يأتي:

١. لاِمتناع جعل الضمائر (الألف والواو والياء) المتصلة حروف اِعــراب، ولشبه النون بحرف المد، وهذا مذهب ابن الورّاق، والأنباري .[٢]

٢. نابت النون عن الحركة في هذه الأفعال؛ لقيامها بنفسها، وهذه عِلّة ابن فلاح اليمني[٣]

٣. مخافة اِجتماع واوين، فجعلوا النون علامةً للرفع لشبهها بالواو، وهــو مذهب الأزهري[٤] والاِختلاف حاصل في فهم عِلّة سيبويه.

---

(١)الايضاح في علل النحو: ٧٣.

(٢) ينظر: علل النحو: ١٦١، اسرار العربية: ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) ينظر: المغني في النحو: ١٥٨/١..

(٤) ينظر: التصريح: ٨٦/١.

الفصل الثالث علل الحروف

علّة امتناع حذف حرف النداء من النكرة:-

منع النحاة حذف حرف النداء من المبهم والنكرة، قال سيبويه: " ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا، رجل، وأنت تريد، يا هذا، ويا رجل " (١). وقد ذكر عِلّة ذلك الأزهري حيث قال: " وأجاز بعضهم الحذف، وليس بشيء؛ لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلاّ إذا كان المُنادَى مُقبلاً على المنادى ، ومُتهيّئاً لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة " (٢). أمّا سيبويه فقد جمع بين النكرة والمبهم في عدم جواز حذف حرف النداء منهما، وعِلّته في ذلك هي " لأن الحرف الذي ينبّه به لزم المبهم كأنّه صار بدلاً من (أي) حين حذفته، فلم تقل يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا، ولكنك تقول: إن شئتَ ، مَنْ لايزالُ مُحْسِناً افعلْ كذا وكذا؛ لأنّه لا يكون وصفاً لأي " (٣). وتابع سيبويه في ذلك ابن السرّاج، وابن الورّاق ، وأبو البقاء العكبري، وابن الحاجب، وابن عصفور(٤). أمّا المبرّد فذهب في عِلّته إلى أنّ الكلام ملتبس إلاّ بلزوم الدليل على النداء، فقال: " والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها، ولا يجوز أن نقول: رجلاً أَقبل، ولا رجلاً من أهل البصرة أَقْبلْ؛ لأنّها شائعة، فتحتاج الى أنْ يلزمها الدليل على النداء، والاّ فالكلام ملتبس " (٥). وجاءت عِلّة الشيخ الأزهري تتطابق مع ما ذهب إليه الرضي من قبله ، إذ قال الرضي : " لأن حرف التنبيه إنّما يُستغنى عنه إذا كان المُنادَى مُقبلاً عليك،

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠، وينظر: علل النحو: ٢٠٨.

(٢) التصريح: ٢/ ٢٠٧.

(٣) كتاب سيبويه: ١/٢٣٠.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١/٤١٢، علل النحو: ٢٠٨، اللباب: ١/٣٤٠، الايضاح في شرح المفصّل: ١/٢٨٧، شرح الجمل لأبن عصفور: ٢/ ٨٨-٨٩.

(٥) المقتضب: ٤/ ٢٦١.

متنبهّاً لما تقول، ولا يكون هذا الاّ في المعرفة؛ لأنّها مقصودة قصدها"[١]. فلا يُحذف من النكرة لأن الحذف يحرمه من التعريف، بحذف حرف النداء الذي كان سبباً في تعريفه. وقال ايضاً: " وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرِّفة بحرف النداء، إذ هي إذَنْ حرف تعريف، وحرف التعريف لا يُحذَف مما تعرّف به، حتّى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف: التنبيه والخطاب" [٢]. وعِلّة المبرّد والرضي والأزهري أكثر وضوحاً من عِلّة سيبويه.

عِلّة كسر همزة (إنّ) إذا وقعت حالاً :-

من مواضع كسر همزة (إنّ) أن تقع حالاً [٣]. وبيان عِلّة ذلك في قول الأزهري : "... أو تقع حالاً مقرونة بالواو، فالأول نحو: { كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ } (٤). ؛ فجملة (إنّ) ومعموليها في موضع نصب على الحال، والثاني نحو: جاء زيد إنّه فاضِلٌ، ولم تفتح (إنَّ) فيها، وإن كان الأصل في الحال الإفراد، لأن (أنّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة، وشرط الحال التنكير" [٥]. فالأزهري يرى أن الاصل في الحال التنكير فلو فتحت همزتها، لأصبحت مصدراً مؤولاً وهو في تأويل المعرفة أي أنه لا يجوز فتح همزة (إنّ) هاهنا لأنها مع ما بعدها بتأويل مصدر معرفة، وحقيقة الحال أن تكون نكرة [٦]. أمّا المصدر الواقع حالاً فهو الصريح، لا المؤوّل [٧]. والحق أن ذلك راجع إلى المعنى، فكل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل (جملة) تكون (إنّ)

---

(١) شرح الرضي: ١/ ٣٨٦.
(٢) شرح الرضي: ١/ ٣٨٦.
(٣) ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦، التصريح: ١/ ٣٠١، أوضح المسالك: ٦٠.
(٤) سورة الأنفال من الآية ٥.
(٥) التصريح: ١/٣٠١.
(٦) ينظر: حاشية الصبّان: ١/ ٤٢٥.
(٧) ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.

مكسورة فيه، وكل موضع يختص بأحدهما (مفرد) تكون مفتوحة [١]. ولم يذكر سيبويه ، ولا المبرد، ولا ابن السرّاج علة لذلك ، وقد سبق الرضي الأزهري إلى هذه العِلّة حيث قال الرضي : " وتكسر أيضاً، إذا كانت حالاً، نحو (لقيتُك وإنّك لراكب)، قال تعالى: { وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ}[٢]. لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد " [٣]. فالعلة عنده هي عدم وجود دليل على أنّها في تأويل المفرد، فيقتضي أن تكون في تأويل الجملة، والجملة تقع حالاً ، وتابعه في ذلك الصبّان [٤].

٥. عِلّة كسر همزة (إنَّ) إذا كانت في موضع خبر اسم عين.:-

من المواضع التي تكسر فيها (إنّ) أيضاً إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين[٥] وبيان عِلّة ذلك عند الأزهري قوله : "... أو تقع خبراً عن اسم ذات غير منسوخ، نحو: زيد إنّه فاضل؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات؛ إلاّ بتأويل وذلك ممتنع مع (أنّ) "[٦].

وهذه العِلّة مشابهة للعلة السابقة، إذ لا دليل على أنها في تأويل المفرد، قبل أن تكون في تأويل الجملة، وهو ما ذهب إليه الأزهري وذكره من قبل الرضي في قوله: " وتكسر أيضاً، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو: (زيدٌ إنّه قائمٌ)، و (كان عمرو إنّه قائم)، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد" [٧]. كما اعتمدها الصبّان أيضاً [٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٦٠-٦١.
(٢) الفرقان: ٢٠.
(٣) شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.
(٤) ينظر: حاشية الصبّان: ١/ ٤٢٥.
(٥) شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.
(٦) التصريح : ١/ ٣٠٢.
(٧) شرح الرضي: ٤/ ٣٥٦.
(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤، شرح المفصل: ١/١٠٥-١٠٦.

الفصل الرابع

المبحث الأوَّل أنواع العلل عند الشيخ خالد الأزهري

لما كانت فائدة العلّة العلم بأنّ الحكم في غاية الوثاقة [١] . فقد نالت اهتمام العلماء بدءاً بالخليل وسيبويه. ثم تطوّر البحث فيها ، إذ صُنّفت فيها الكثير من الكتب، وقد كان الأزهري مهتماً بهذه العلل إلى حد كبير، فعمّ التعليل معظم أبواب الشرح، واتسم منهجه بالشمولية وكثرة الشواهد، وكانت عنايته فائقة بالعلل سواء أكانت تعليمية أم قياسية أم جدلية .

وبعد تتبع هذه العلل عند الأزهري ظهر أن أكثرها دوراناً وأشهرها استعمالاً العلل الآتية :-

١. علّة اِختصار

وهي من العلل الدائرة في كلام العرب، مفادها الاستغناء باللفظ عن لفظ آخر طلبا للإيجاز والاختصار، ومن أمثلتها عند الأزهري تعليله اتصال الضمير وانفصاله حيث قال: "أنه متى تأتي وأمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله ؛ لأن وضع الضمير على الاختصار؛ والمتصل أخصر من المنفصل فنحو: قمت بضم التاء وأكرمتك، لا يقال فيهما: قام أنا؛ ولا أكرمتك إياك ؛ لأن التاء أخصر من أنا والكاف أخصر من إياك". [٢]

٢. عِلّة الاستغناء

علّة الاستغناء وهي كثيرة في كتب العربية، فقد اعتمدها سيبويه بكثرة في كتابه [٣]. كما أفرد ابن جنّي باباً كبيراً في الاستغناء بالشيء عن الشيء[٤].

---

(١) ينظر: ارتقاء السيادة: ٦٩ .

(٢) التصريح: ١/ ١٠٦ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه: ٢/٣٥١ – ٣٥٢، ٣/ ١٥٨، ٢/ ٣٤٧، ٣٦٦–٣٦٧ . وغيرها الكثير، علل النحو: ٦٨، دراسات في كتاب سيبويه: ١٩٩ .

(٤) ينظر الخصائص: ١ / ٢٧١ .

واستعملها الأزهري حيث قال : " والشرط يغني عن جواب قد علم ... والعكس قد يأتي إن المعنى فهم "أو" كان الدال على جواب الشرط "ما تأخر عن جواب قسم سابق" عليه، أي على الشرط، "نحو: {لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ} ؛ الآية؛ وتمامها: {عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ}(١) فجملة "لا يأتون": جواب قسم سابق على الشرط، وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في "لئن" لأنها موطئة لقسم قبلها، وجواب الشرط محذوف وجوبًا استغناء عنه بجواب القسم. "كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: إن تقم؛ والله؛ أقم"، فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو: أقم. والحاصل أنه متى اجتمع شرط قسم، استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم " (٢) .

٣. عِلّة أمن اللّبس

وهي من أهم العلل التي راعتها العرب لأن غرض المتكلم الإفهام، واللبس يمنع ذلك . قال السيوطي: " واللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيفَ واستغني عن لحاق نحوه، إذ أمن))(٣) لذلك فالعرب يتوخّون هذه العلّة في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني (٤) ، وقد استعمل الأزهري هذه العلة في كثير من المواضع، حين قال وقد تأتي الحال المتعددة "على الترتيب ، فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني إن أمن اللبس، كقوله(٥) وهو امرؤ القيس: [من الطويل]

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٨٨
(٢) التصريح: ٣/ ٤١٣.
(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٠٩ .
(٤) ينظر: علل النحو: ٦٦ .
(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٤، وخزانة الأدب ١١/ ٤٢٧، والدرر ١/ ٥١٣، والارتشاف ٢/ ٣٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٠، وشرح شواهد الشافية ص٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٢، ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ص٤٦٢،

خرجت بها أمشي تجر وراءنا" ... على أثرينا ذيل مرط مرحل " . [١]

٤. علّة أولى

مفادها ترجيح شيء على شيء لأنّه أولى في الاستعمال،[٢] كقولهم: إن الفاعل، أولى برتبة التقديم من المفعول[٣] ومما علّله الأزهري بهذه العلّة في قوله : "وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لعمرك لأفعلن، أن يقدر: لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ . والأول أولى؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل أو من الأعجاز الأواخر فالحمل على الأواخر أولى؛ لأنها هي محل التغيير غالبا؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر" [٤]

٥. عِلّة التخفيف

وهذه العلّة تتصل بطبائع العرب في الكلام فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم [٥]، فالخفة أمر مطلوب إذ إن المتكلم يرغب في الخفّة ويتجنّب الثقل الكثير في الكلام ولذلك كانت العرب تراعي هذه العلّة كثيراً[٦] . وعلّة التخفيف من العلل التي عوّل عليها الأزهري في شرحه، من ذلك تعليله حيث قال : "حسن أن يقال في زيد حسن وجهه بالرفع: "زيد حسن الوجه" بالإضافة، فالحسن مسند إلى ضمير زيد، فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى وجهه، وذلك حسن، "لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى" جميع "جملتها مجازًا"، عن الإسناد إلى الجزء منه، فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض، فهو مجاز قريب، والباعث على ارتكابه غرض التخفيف" . [٧]

---

(١) التصريح : ١ / ٦٠٢ .
(٢) ينظر علل النحو: ٣١، الاقتراح: ٤٨ – ٤٩ .
(٣) علل النحو: ٣١، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧١ .
(٤) التصريح : ٢ / ٢٢٧
(٥) ينظر علل النحو: ٦٦ .
(٦) ينظر أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٧ .
(٧) التصريح : ٢ / ٦٤

٦. علة تعذّر

مفادها أن يمتنع حصول شيء لتعذّر شيء آخر، ومما علّله بها الأزهري حيث قال : "تنبيه : يدرك بالتأمل فيما تقدم "إذا كان الفاعل والمفعول" به "ضميرين" متصلين "ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل" على المفعول كما هو الأصل فيهما، "كضربته"، فالتاء فاعل، والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل" . (١)

٧. علّة ثقل أو استثقال

وهي من العلل التي راعتها العرب في كلامها، فالمتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقل الكثير في الكلام (٢) . وذلك أن يستثقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفاً أو حركةً (٣) . ومما علّله بها الأزهري حيث قال : " وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين: أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع، فخص بالفتحة؛ لأنها أخف من الكسرة؛ بخلاف الجمع.

والثاني: أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء؛ فرارًا من ثقل الكسرتين؛ وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع، ليعتدل اللفظ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة " . (٤) فالقصد من هذه العلّة تحصيل الخفة في الكلام والابتعاد عمّا يثقله .

---

(١) التصريح : ١ / ٤١٩

(٢) ينظر: أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٧ .

(٣) ينظر علل النحو: ٦٩ .

(٤) التصريح : ١ / ٤١٣

٨. علّة الحمل على المعنى

يعتمد التعليل بهذه العلّة على المعنى، فيحمل الكلام على معنى ما في غيره، قال ابن جنّي هو " حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى " [١] ، ومما علّله بها الأزهري حيث يقول :

"وبلدة ليس بها أنيس" ... إلا اليعافير وإلا العيس [٢]

وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين :

أحدهما: أنهم حملوا ذلك على المعنى؛ لأن المقصود هو المستثنى، فالقائل: "ما في الدار أحد إلا حمار" المعنى فيه: ما في الدار إلا حمار، وصار ذكر "أحد" توكيدًا، ليعلم أنه ليس ثم آدمي، ثم أبدل من "أحد" ما كان مقصوده من ذكر الحمار" . [٣]

٩. علّة الحمل على النظير:

هذه العلّة من قبيل حمل الشيء على الشيء، وهي كثيرة الورود في كلام العرب، فحملوا الشيء، على نظيره، كما حملوا النقيض على نقيضه، والفرع على أصله، والكلام على معناه [٤] . وعلّة النظير تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمر من الأمور. مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره [٥] . وقد ذكر الأزهري هذه العلة في

---

(١) المحتسب: ١ / ١٤٥ .

(٢) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما من كلام جران العود، واسمه عامر بن الحارث "د٥٢" والبيتان من شواهد سيبويه "١/ ١٣٣ و٣٦٥" وابن يعيش "ص٢٦٥" والأشموني "رقم ٤٤٤" وأوضح المسالك "رقم ١٤٥" وشذور الذهب "رقم ١٢٥"

(٣) التصريح : ١/ ٥٤٨ هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما من كلام جران العود، واسمه عامر بن الحارث "د٥٢" والبيتان من شواهد سيبويه "١/ ١٣٣ و٣٦٥" وابن يعيش "ص٢٦٥" والأشموني "رقم ٤٤٤" وأوضح المسالك "رقم ١٤٥" وشذور الذهب "رقم ١٢٥"

(٤) ينظر: أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٨ – ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٥) ينظر: علل النحو: ٣١، الاقتراح: ٧٢ .

شرحه من ذلك تعليله حيث قال : " من أبواب النيابة "الأمثلة الخمسة". سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالا بأعيانها، كما أن الأسماء أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، قاله الموضح في شرح اللمحة. "وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين" بالتاء للمخاطبين: "نحو: تفعلان" يا زيدان، أو للخاطبتين نحو: تفعلان يا هندان، أو للغائبتين نحو: الهندان تفعلان، "و" بالياء للغائبين نحو: الزيدان "يفعلان، أو واو جمع" بالتاء للمخاطبين "نحو": أنتم" تفعلون، و" بالياء للغائبين نحو: هم "يفعلون أو ياء مخاطبة نحو": أنت "تفعلين". ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم، أو علامتين كيفعلان ويفعلون الزيدون، في لغة طيئ، "فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}[١] الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وقدم الجزم على النصب؛ لأن النصب محمول على الجزم، كما حمل النصب على الجر في المثنى، والمجموع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص، فيفعلان كالزيدان، ويفعلون كالزيدون، وتفعلين كالزيدين، في مطلق الحركات والسكنات. [٢]

١٠. علّة الحمل على النقيض

ورد عن العرب حملهم النقيض على نقيضه، أي إكساب النقيضين حكماً واحداً. فهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره [٣] . ومن أمثلتها عند الأزهري تعليله عمل (لا) التبرئة فيما بعدها، إذ قال: " والثالث: أن "لا" نقيضة "إن"، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره " . [٤]

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤
(٢) التصريح : ١ / ٨٥
(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٤٦ .
(٤) التصريح : ١ / ٣٣٦

١١.عِلّة حمل الفرع على الأصل

وسمّاها الجليس النحوي (علّة معادلة) [١] إذ قال: (مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح، حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم) [٢] ومن أمثلتها عند الأزهري تعليله بها إذ قال: " أن تقع الواو طرفًا رابعة فصاعدًا ، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرًا يستحق الإعلال، فيحمل عليه هو، قاله الشارح . وسواء كانت في فعل، أو اسم "تقول" في الفعل: "عطوت" بمعنى: أخذت، "وزكوت" بمعنى: نميت، بإقرار الواو على صورتها، لأنها ثالثة، "فإذا جئت بالهمزة، أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكيت" بإبدال الواو ياء، لأنها صارت رابعة، "وتقول في اسم المفعول" من "أعطيت، وزكيت"، إذا اتصل به علامة تثنية، "معطيان، ومزكيان" بإبدال الواو ياء، وإنما أبدلت في الفعل الماضي المزيد، واسم مفعوله ياء، وإن لم تكن بعد كسرة، لأنهم "حملوا الماضي"، وهو "أعطيت، وزكيت" "على المضارع"، وهو "يعطي ويزكي"، "و" حملوا "اسم المفعول"، وهو "معطيان ومزكيان" "على اسم الفاعل"، وهو "معطيان ومزكيان" بكسر الطاء والكاف، "فإن كلا منهما"، أي من المضارع واسم الفاعل. "قبل آخره كسرة"، وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه.

١٢. علّة دلالة حال

وهي من العلل التي استعملتها العرب في الحذف لدلالة الحال عليه، كقول المستهل: (الهلال)، أي (هذا الهلال)، فحذف (هذا) لدلالة الحال عليه [٣] .

---

(١) علل النحو: ٣١، هذه العلّة ضمن الصنف الثاني في كتاب (ثمار الصناعة) للجليس النحوي: ينظر: علل النحو: ٣٠، الاقتراح: ٤٨.

(٢) علل النحو: ٣١، وينظر: أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٩ .

(٣) علل النحو: ٣١ .

ومن أمثلتها عند الأزهري تعليله بها في باب أسماء الأصوات إذ قال : " والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها، وإذا ثبت النوع ثبت الجنس، ويستشكل صدق حد الكلمة عليها، لأنها ليست دالة على معنى مفرد، لأن المخاطب، بها من لا يعقل، فهي بمنزلة النعيق للغنم. والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه، وهذا كذلك، إذ لم يقل: إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لإفهام معناه، حتى يرد ما ذكر، والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه " (١).

١٣. عِلّة العوض أو (التعويض)

وهي من العلل التي تطرّد في كلام العرب، ذكرها الجليس النحوي في كتابه (ثمار الصناعة) (٢) . وشرحها ابن مكتوم بقوله: " وعلّة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللّهمّ) من حرف النداء" (٣)وتقوم هذه العلّة " على افتراض أصل مقدّر حذف وعوّض عنه" (٤). ومثالها عند الشيخ خالد الوجه في قوله : " أن تحذف" كان "مع معموليها" جميعا، "وذلك بعد: إن" الشرطية "في قولهم: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره فـ"ما" عوض" عن "كان" واسمها، وأدغمت نون "إن" فيها لتقارب مخرجيهما، "ولا" هي "النافية للخبر" وهو "تفعل"، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره: فافعله" (٥).

---

(١) التصريح: ٢ / ٢٩٥.
(٢) ينظر: علل النحو: ٣٠، الاقتراح: ٤٧ – ٤٨ .
(٣) الاقتراح: ٧١ – ٧٢، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧٠ .
(٤) التعليل اللغوي في الكتاب: ٢٧٠ . .
(٥) التصريح: ١ / ٢٥٩ .

١٤. علّة فرق

وهي علّة تتصل بكلام العرب بقصد الإبانة " إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخياً لدقة الدلالة " [١] ،من ذلك ما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى[٢] . ومثالها عند الشيخ خالد حيث قال : "الفعل المضارع المعتل الآخر وهو: ما آخره" حرف علة "ألف كـ: يخشى، أو ياء كـ: يرمي، أو واو كـ: يدعو، فإن جزمهن بحذف الآخر" نيابة عن السكون، نحو: لم يخش، ولم يرم، ولم يدع، فالمحذوف من "يخش" الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن "يرم" الياء والكسرة قبلها دليل عليها، ومن "يدع" الواو، والضمة قبلها دليل عليها. ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة النصب، وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره فيه، بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعلى سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به، وعلى قول ابن السراج: الجازم حذف نفس حرف العلة [٣] .

١٥. علّة قبح

وتقوم هذه العلّة على قبح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة، فيفرون منها إلى ما يستحسن ويستحب [٤]. ومثالها عند الشيخ خالد حيث قال : "وأما

---

(١) ينظر: علل النحو: ٦٧ . .

(٢) ينظر: علل النحو: ٣٠، الاقتراح: ٤٨ – ٤٩، ارتقاء السيادة: ٧٠ .

(٣) التصريح: ١ / ٨٧.

(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي: ٣٧٥ – ٣٧٧ .

رفع القبح ففي نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه" بالجر، "فإن في رفع "الوجه"" على الفاعلية "قبح خلو الصفة" المشبهة "عن ضمير يعود على الموصوف" لفظًا كما في المغني ، "وفي نصبه" على التثنية بالمفعول به "قبح إجراء وصف" الفعل "القاصر"؛ وهو حسن؛ "مجرى" بضم الميم؛ "وصف" الفعل "المتعدي" في نصبه المفعول به، ففي رفع "الوجه" قبح، وفي نصبه قبح، "وفي الجر تخلص منهما" معًا؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف، "ومن ثم امتنع: الحسن وجهه" بالجر "لانتفاء قبح الرفع" على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه "الوجه" لفظًا، فإنه يعود على الموصوف، "و" امتنع "نحو: الحسن وجه" بالجر أيضًا "لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز" بخلاف المعرفة، وسيأتي أن الصفة المفردة المقرونة بـ"أل" لا تضاف إلى الخالي منها ومن الإضافة إلى تاليها "وتسمى الإضافة في هذا النوع" وهو إضافة الوصف لمعموله "لفظية؛ لأنها أفادت أمرًا لفظيا"، وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع، ورفع القبح، ومرجعها إلى اللفظ " [١].

١٦. عِلّة كثرة الاستعمال

هذه علّة تتصل بطبائع العرب، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير[٢] قال السخاوي: " وهم يغيّرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في: لم ابل، و ربما ألحقوا فيه كقولهم: أمهات، وكقولهم، اللهمّ ، ويا أبتِ ويا أمِ ".[٣] ومثالها عند الشيخ خالد حيث قال : "و" منها "أن نداءه مرخمًا أكثر من ندائه تامًّا" من غير ترخيم "كقوله"، وهو امرؤ القيس الكندي [٤] :

---

(١) التصريح ١ / ٦٨٢

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ١٠٢ .

(٣) الأشباه والنظائر: ٣٠٨/١ .

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٢؛ والجنى الداني ص٣٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٢؛ والدرر ٣/ ١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٥٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٢.

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ... وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

أراد: يا فاطمة. و"أزمعت" بزاي وعين مهملة: أي أحكمت عزمك، والصرم: القطع، والإجمال: الإحسان. "ولكن يشاركه في هذا" الحكم الأخير "مالك وغامر وحارث"، فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء".[١]

١٧. علّة مخالفة

وهي من العلل التي تطرد على كلام العرب، ومثالها عند الشيخ خالد حيث قال : " عند تقديم المحصور بـ"إلا" ليس ممتنعًا عند الجميع، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ"إلا": وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران بـ"إلا" يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي "أرسل" باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: { وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا } [٢] وفصل الكوفيون فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمرًا كـ"مررت ضاحكة بك" أو اسمين أحدهما مجرور نحو: "مررت مسرعين بزيد وعمرو"، أو كان الحال فعلًا نحو: "مررت تضحك بهند"، ومنعوه إذا لم يكن كذلك ". [٣]

١٨.علّة مراعاة الأصل

وهي من العلل التي تطرد في كلام العرب، ذكرها الجليس النحوي بقوله: " علّة أصل: كاستحواذ، ويؤكرم، وصرف مالا ينصرف" [٤] وعلّة الأصل مفادها رعاية الأصل في تقرير الحكم النحوي، ومما اعتّل بها الشيخ خالد حيث قال : " قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب "أن ياء المتكلم من الضمائر

---

(١) التصريح : ٢ / ٢٦٤ .

(٢) سورة النساء من الآية ٧٩

(٣) التصريح : ١ / ٥٩١ .

(٤) ينظر: علل النحو: ٣١، وينظر: ارتقاء السيادة: ٧١ .

المشتركة بين محل النصب والخفض"، فتنصب بواحد من ثلاثة: فعل واسم فعل وحرف، وتخفض بواحد من اثنين: حرف واسم، وهذه العوامل على قسمين: ما تمتنع معه نون الوقاية، وما تلحقه، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال: وجوب وجواز بتساوي رجحان الثبوت ورجحان الترك، "فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت، وجب قبلها نون الوقاية"؛ لنفي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله، وهو الكسر الشبيه بالجر، ولتقي ما بني على الأصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل " . (١)

١٩. عِلّة المشابهة

وهي علّة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً (٢) قال سيبويه : " ومن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء".(٣)

وكثيراً ما نجد الأزهري يعلّل بهذه العلّة، فهي كثيرة الورود في شرحه ومن أمثلتها عنده تعليله حيث قال : " الصواب أن أخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث: إحداهما: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين، مغاير ومغايَر.

كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين: مفضل ومفضل عليه. فلما أشبهه من هذه الجهات، استحق أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع "أل" والإضافة لمعرفة، فلما خولف بها عن ذلك، كان ذلك٣ عدلا استحقه، بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة أخر. كان معدولا عن آخر بالفتح والمد، ولا نقول على الآخر، لأنه نكرة

(١) التصريح : ١ / ١١٥ . .
(٢) ينظر: علل النحو: ٦٧
(٣) كتاب سيبويه: ٣ / ٢٧٨ .

لجريه على نكرة نعتًا، ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة. وكثير غلط في المسألة". [١]

٢٠. علّة مناسبة (تناسب)

وهي من العلل التي استعملتها العرب عند وجود توافق أو مناسبة بين شيئين، وهي عند إبن الورّاق (علّة اشتراك) [٢] كما ذكرها الجليس النحوي بقوله: " علّة مشاكلة: مثل قوله تعالى: { سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً } [٣] " [٤]. ومن أمثلتها عن الشيخ خالد ما أورده في قوله : " في أحكام المضاف للياء" الدالة على المتكلم: "يجب كسر آخره"؛ أي: المضاف، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحًا "كـ: غلامي" و"عبدي" أو شبيهًا بالصحيح كـ"دلوي" و"ظبيي"، "ويجوز فتح الياء وإسكانها"، واختلف في أيهما أصل، فقيل: الفتح، وقيل: الإسكان، ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني والياء مبنية، والفتح أصل ثان؛ لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد، وعلى القولين الإسكان أكثر ". [٥]

---

(١) التصريح : ٢ / ٣٢٨ . .

(٢) علل النحو: ٧١ .

(٣)الإنسان: من الآية: ٤ .

(٤)علل النحو: ٣١ .

(٥) التصريح : ٢ / ٧٣٩ . .

المبحث الثاني

سمات أسلوب الأزهري في التعليل النحوي

بعد أن عرض البحث العلل النحوية في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، بدا أسلوبه واضحاً وأنّه يتّسم بما يأتي:

١. الاهتمام الكبير بالتعليل:

من السمات البارزة كثرة التعليلات وتعددها في هذا الشرح، فلا تكاد مسألة أو ظاهرة نحوية أو لغوية تخلو من ذلك، فالعلل تتداخل فيما بينها وهو يعالج المسائل النحوية وذلك لأن القصد من التعليل الايضاح والتفسير، فقد تناول الشيخ خالد الأزهري العلل في جميع أبواب شرحه .

٢. اسلوبه قائم على الشرح :

في كثير من المواضع يورد العلّة ثم يبدأ بشرحها وتوضيحها تجنباً للغموض وعدم الفهم. والأمثلة كثيرة على ذلك، منها تعليله . "والشرط الثالث: "كونه علة" لأنه الباعث على الفعل. واستشكل جعل العلة شرطًا؛ لأنها محل الشروط، ومحل الشروط لا يجعل شرطًا، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه، لا لتحقيق ماهيته "عرضًا كان"؛ بفتح العين والراء المهملتين؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، كما تقدم في باب التعدي واللزوم، فسقط ما قيل: إن الغرض؛ بالغين المعجمة؛ ما كان باعثًا على الفعل، ووجوده متأخرًا عنه، فلا يصح تمثيله بقوله: "كـ"رغبة"" بفتح الراء وسكون الغين المعجمة، وفتح الموحدة "أو غير عرض"، وهو ما كان جبليا من الأوصاف اللازمة. "كـ: قعد عن الحرب جبنا"، فإن الجبن وصف جبلي لازم " . (١)

٣. يعتمد أقيسة البصريين في ترجيح الآراء على الأغلب وضمن منهجه في التعليل النحوي كان يعتمد الأصول البصرية كثيراً في ترجيح الآراء . ومن ذلك

(١) التصريح : ١ /٥١٠ .

قوله : " واختار هذا القول ابن عصفور، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، والبناء للتضمن كثير، واعترضه ابن الضائع بأن المتضمن لمعنى "من" هو "لا" نفسها، لا الاسم بعدها، "وقيل"، علة البناء "تركيب الاسم مع الحرف" كما في تركيب الاسمين، "كخمسة عشر"، هذا قول سيبويه والجماعة ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا، فقالوا: لا فيها رجل ولا امرأة " . (١)

٤. اسلوبه قائم على المناقشة :

ومن سمات منهجه أيضاً اعتماده المحاورة بالأسئلة والأجوبة على الغالب في إيراد علله، فكان يورد تلك التعليلات بأسلوب المناقشة والمحاورة، لتأتي بأسلوب تعليمي واضح كي تكون مفهومة لدى القارئ. معتمداً عقليته الفذة في اقتراح الأسئلة التي تتبادر للذهن فيجيب عنها، فهو السائل والمجيب . ومن ذلك قوله : "ثم يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان: "لو سلم أن الإعلال كان لازمًا لما ذكرا" أي الناظم وابنه؛ من أن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لـ"تعلم"، بكسر حرف المضارعة، لم يلزم العرب الجميع، بل يلزم من يكسر حرف المضارعة "فقط" دون غيرهم. والجواب: أن ما ذكره الناظم وابنه من أن علة التصحيح في "مخيط" الحمل على "مخياط"، مرادهما أنه مقصور منه، كما جنح إليه الخليل، قال سيبويه : سألته؛ يعني الخليل؛ عن "مفعل"، لأي شيء أتم؟ ولم لم يجر مجرى الفعل؟ فقال: لأن "مفعلا" إنما هو "مفعال" لأنهما في الصفة "سواء، و"منسج ومنساج، ومقول، ومقوال"، ثم قال سيبويه : وإنما أتمت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من "مفعال" أبدًا . (٢)

٥ . يكثر من التعليلات في الموضع الواحد:

مثلما علّل للحكم بأكثر من علّة، قد يجمع عللا كثيرة في موضع واحد. ومثاله قوله : "وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد" متعلق بوصفت "متصل" نعت

(١) التصريح : ١ / ٣٤٣ .
(٢) التصريح : ٢ / ٧٤٧ .

مفرد جاز في الوصف المفرد "فتحه على أنه ركب معها" أي: مع النكرة "قبل مجيء "لا"" وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد، ثم دخل عليهما "لا" "مثل": لا "خمسة عشر" عندنا، وقيل: علة البناء كون الوصف ما تمام اسم "لا" واسم "لا" وجب له البناء لتضمنه معنى "من" فصارا كأنهما معًا تضمنا معنى "من" وقيل: إنه أجري على لفظ الموصوف؛ لأنه أشبه المعرب، وقيل: فتحته فتحة إعراب، وحذف تنوينه للمشاكلة. وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة؛ لأنها في محل نصب "بلا"، وقال الشاطبي: النصب بالحمل على لفظ النكرة، وإن كان مبنيا؛ لأن حركة البناء هناء شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها "و" جاز "رفعه مراعاة لمحلها مع "لا"" لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلهما بالرفع، وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بـ"لا"، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم. ". (١)

٦. تابع سيبويه في أكثر تعليلاته إلاّ أنّه لا يلتزم ذلك ومن ذلك ما ذكره في عِلّة اِمتناع حذف حرف النداء من النكرة : حيث منع النحاة حذف حرف النداء من المبهم والنكرة، قال سيبويه: (ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا، رجل، وأنت تريد، يا هذا، ويا رجل) (٢). وقد ذكر عِلّة ذلك الشيخ الأزهري حيث قال: (وأجاز بعضهم الحذف، وليس بشيء؛ لأن حذف حرف النداء لا يجوز الاّ اِذا كان المنادى مُقبلاً على المنادي، ومُتهيّئاً لما يقول له، وهذا اِنما يكون في المعرفة دون النكرة) (٣). أمّا سيبويه فقد جمع بين النكرة والمبهم في عدم جواز حذف حرف النداء منهما، وعِلّته في ذلك هي (لأن الحرف الذي ينبّه به لزم المبهم كأنّه صار

(١) التصريح : ١ / ٤٦٣ .
(٢) كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠، وينظر: علل النحو: ٢٠٨.
(٣) التصريح: ٢/ ٢٠٧.

بدلاً من (أي) حين حذفته، فلم تقل يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا، ولكنك تقول: إن شئتَ ، مَنْ لايزالُ مُحْسِناً افعلْ كذا وكذا؛ لأنّه لا يكون وصفاً لأي) [١].

٧. أسلوبه قائم على الترجيح :

من سمات منهجه أيضاً عدم قبوله بعلل النحاة جميعها، بل نراه يرجح ما يراه مناسباً لمنهجه متفقاً معه، فكان يعرض لعلل النحاة في المسألة الواحدة، ومن ثمّ يرجّح ما اتّفق له فيتبناه. من ذلك ما جاء في قوله : " وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين، واختلف قول الكوفيين فقال هشام: الناصب له الفاعل، وقال الفراء: كلاهما. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية، ولكل حجة، فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدما، والدوران يفيد العلية، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها، ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره " . [٢]

٨. يسوق بعض تعليلاته على لسان غيره :

من ذلك قوله : " واختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد إذا أجرى مجرى الثلاثي، نحو: اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى، فذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز ، لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد، بدليل قولهم في الوصف منه: تقي ومليء وفقير وغني. وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا، وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بـ: أشد وأشدد، ونحوهما. "و" شذ "على كل قول" من

---

(١) كتاب سيبويه: ١/٢٣٠.

(٢) التصريح : ١ / ٣٥٠ .

أقوال المانعين: "ما أتقاه" لله٥ "وما أملأ القربة، لأنهما من اتقى" بتشديد التاء، "وامتلأت"، وما أفقرني إلى عفو الله، وما أغناني عن الناس إن قنعت، لأنهما من افتقر واستغنى، وإن كان قد سمع تقي بمعنى خاف، وملؤ بمعنى امتلأ، وفقر، بضم القاف وكسرها، بمعنى افتقر، وغني بمعنى استغنى لندوره. "و" شذ "ما أخصره لأنه من اختصر، وفيه شذوذ آخر، سيأتي"، وهو أنه مبني للمفعول ".[١]

٩. أسلوبه قائم على الاحتجاج :

من السمات البارزة في منهجه الاحتجاج، فلا يكاد يذكر حكماً أو تعليلاً أو تعليقاً إلاّ اتبعه بما توافر لديه من مصادر الاحتجاج المعروفة، وقد احتلّ الشاهد القرآني عنده مركز الصدارة بين الشواهد النحوية واللغوية التي احتجّ بها، ونلتمس ذلك في كثير من تعليلاته منها قوله : " والأمر "الثالث أنها مبنية" على السكون، وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، وعدم التصرف "إلا في لغة قيس"، فإنها معربة عندهم تشبيها١ بـ"عند"، و"بلغتهم قرئ": "لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا "مِنْ لَدنْهِ" [٢] بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل، وهي قراءة أبي بكر بن عاصم ، وفي أمالي ابن الشجري : "قال أبو علي: فأما ما روي عن عاصم من قراءته "من٤ لدنه"؛ بكسر النون؛ فإن ذلك لالتقاء الساكنين من٥ حيث سكنت الدال إسكان الباء من سبع، وليست كسرة إعراب"، ا. هـ. فظهر بهذا أن "لدن" مبنية دائمًا بخلاف "عند" فإنها معربة دائمًا. " . [٣]

١٠. اهتمامه بالعلل الفلسفية والجدلية والنظرية :

من ذلك ما ذكره في قوله : "وقوله" أي: الأعلم؛ مبتدأ ومضاف إليه "فيه" أي: في "هذاذيك" "وفي أخواته" وهو "لبيك" و"سعديك" و"حنانيك" و"دواليك": "إن

(١) التصريح : ٢ / ٦٩ .
(٢) سورة الكهف من الآية ٢
(٣) التصريح : ١ / ٧١٢ .

الكاف" المتصلة بها حرف "لمجرد الخطاب مثلها" أي: الكاف "في "ذلك" مردود" خبر قوله "أيضًا لقولهم": بلام التعليل متعلق بمردود "حنانيه" بإضافته إلى ضمير الغيبة "و: "لبى زيد" بإضافته إلى الظاهر، فتعين أن تكون الكاف في "لبيك" وأخواته اسمًا لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله، "ولحذفهم النون لأجلها، ولم يحذفوها في: ذانك" و"تانك" ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه "وبأنها" أي: الكاف الحرفية "لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف"، وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية، فالكاف الحرفية لا تلحق "لبيك"، وأخواته؛ لأنها لا تشبه الحرف، فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم، علتان وجوديتان، وعلة عدمية، فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل، واستعمل مع العدمي الباء تغايرًا بينهما وتفننا في التعبير " . (١)

(١) التصريح : ١/ ٦٩٦ .

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع الشيخ خالد الأزهري في شرحه ، تبين للبحث الأمـــور الآتية :

١- أن العلة النحوية عند الشيخ خالد الأزهري كانت امتدادا للعلة عنـــد النحـــاة السابقين وأنه أبرزها بما يوافق طبيعة المتعلمين آنذاك ويقترب من مستوى إدراكهم لذلك جاءت عباراتها في غاية البساطة ، وعدم التعقيد ، وخلت من الإطناب ، وقدمها على نحو لا ينفر منها المتعلم ، ولا يمـــل منهـــا العـــالم المختص .

٢- إنّ ظاهرة التّعليل في اللّغة العربية ، من أبرز الظواهر التي لا يمكن تجاهلها والاستغناء عنها ، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي وفهمـــه إلا مـــن خلالها .

٣- يميل الشيخ خالد الأزهري في كتابه الى ذكر الآراء الكثيرة في المســـألة الواحدة، وكان دقيقاً في نسبة هذه الآراء الى أصحابها، مختاراً لنفســـه مـــا يناسبه منها.

٤- كان الشيخ خالد الأزهري من بين النحاة الذين اِحتجوا بالقراءات القرآنيـــة، للاستدلال على تعليلاته النحوية.

٥- سلك الشيخ خالد الأزهري مسلك جمهور النحـــويين فـــي أخـــذه بالشـــاهد الشعري، وربما عرض لأكثر من شاهد في المسألة الواحدة.

٦- اعتنى الشيخ خالد الأزهري بالعِلّة والتعليل النحوي، فلا تكاد تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أن يعللها، فضلاً عن أنه قد يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة.

٧- كانت العِلّل عند الشيخ خالد الأزهري تتداخل في بعض المواضـــع التـــي عرضها ، فلم يكن هناك فاصل بين العلل التعليمية او القياسية أو الجدلية أو المنطقية.

٨- لم يلتزم متابعة سيبويه على الرغم من متابعته في كثير من تعليلاته ، اِلاّ أنه كان يترجّح لديه ما يراه مناسباً لمنهجه من آراء النحاة غير سيبويه .

٩- مكانة الشيخ خالد بين علماء العربية في القرن التاسع الهجري فقد فاق على سائر من تقدمه في رشاقة التأليف ، وظرافة التصنيف ، وجودة البيان ، وعذوبة اللسان ، وصفاء القريحة ، واستقامة السليقة ، وكثرة التتبع ، وزيادة التطلع ، وغير ذلك مما يتم به الزين ، وتقر به العين).(١)

١٠- أن كتاب التصريح من أجلِّ ما وُضِعَ على كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام؛ بما اشتمل عليه من تحقيق لمسائله ، واستيعاب لأهم قواعده .

(١) روضات الجنات للميرزا محمد باقر : ٢٧٨/٣ .

أهم المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية. د.فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره-الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، دار الرسالة للطباعة- بغداد.
- اِرتشاف الضرَب من لسان العرب. أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق : د.مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨٩م.
- اِرتقاء السيادة في علم اصول النحو. الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تقديم وتحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى- العراق، الرمادي، ١٤١١هـ-١٩٩٠م-دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير.
- أسرار العربية. عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ) عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٠م
- الاصول في النحو. أبو بكر بن السرّاج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٧٩م.
- الإقتراح في علم اصول النحو. جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن اِسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية. بيروت، ١٩٩٨م.
- الأمالي الشجرية. أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٩هـ.

- الأمالي النحوية. أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ) تحقيق: عدنان صالح مصطفى، الطبعة الأولى، دار الثقافة ، الدوحة، قطر، ١٩٨٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. الشيخ الامام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبو سعيد، الأنباري النحوي. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ومعه بغية السالك الى توضيح المسالك، عبد المتعال الصعيدي- دار العلوم الحديثة-بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك. ابو محمد عبد الله بن هشام الانصاري (٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك. محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الفكر، ١٩٧٤م.
- الايضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) دار النفائس، بيروت ١٩٧٩م.
- البحر المحيط. أبو حيان النحوي ، الناشر ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة- الرياض- السعودية .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. يوسف بن سليمان الشنتمري (٤٧٦هـ) تحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان، وزارة الثقافة والاعلام -بغداد-الطبعة الأولى-١٩٩٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-الجمهورية العربية المتحدة- ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) تقديم: د. أحمد مطلوب. دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- د.ت.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه. د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ١٩٩٩م.

- الجُمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) تحقيق: د.فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م.
- الجُمل. أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: ابن أبي شنب، الطبعة الثالثة- مطبعة كلنكسيك-باريس، ١٩٥٧م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، بيروت لبنان، خالد العطار.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل. ابو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سَعُودي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمورية العراقية- سلسلة كتب التراث (٩٤)-١٩٨٠م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون-الناشر مكتبة الخانجي- بالقاهرة الطبعة الثانية ١٩٨١-١٩٨٩م.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان ابن جنّي (٤٩٢هـ)- تحقيق : محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد- ١٩٩٠م.
- دراسات في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي- دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب. أبو عثمان ابن جنّي-تحقيق: د.حسن هنداوي-دار القلم-دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي، مطبعة مقهوي – الكويت – ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (٧٦٩هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين بن عبد الحميد.

- شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون للتراث. مطبعة زيد بن ثابت–دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٣–١٩٧٤.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، دار الاتحاد العربي للطباعة . د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك. بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك (ابن الناظم) (٦٨٦هـ) منشورات ناصر خسرو، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي. عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، مكتبة الخانجي– الرياض، الطبعة الأولى–١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.
- شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤م.
- شرح التصريح على التوضيح . الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- شرح ديوان الحماسة. المرزوقي أبو علي احمد بن محمد بن الحسين (٤٢١هـ) تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة– ١٩٦٨–١٩٧٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٥هـ–١٩٧٥م).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري– وزارة الأوقاف– مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. ابو بكر الأنباري محمد بن القاسم – تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة . ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبَل الصدى. ابن هشام الأنصاري، وبهامشه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ). تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.
- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي– تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، محمد هاشم– الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري المصري– تحقيق: د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م. المكتبة الوطنية بغداد، ١٣٧٣هـ–١٩٧٧م.
- شرح اللّمع . أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (٤٥٦هـ) تحقيق: د.فائز فارس، مطبعة الكويت– تايمز التجارية، الكويت–١٩٨٤م.
- شرح المفصّل. موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) ، عالم الكتب – بيروت.
- شرح المقدمة المحتسبة. طاهر بن احمد بن بابشاذ المتوفى (٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية – الكويت.
- شرح المقدمة النحوية. إبن بابشاذ–تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف ١٩٧٨م– الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية – دار الزهراء للطباعة والنشر.
- شرح الوافية نظم الكافية. ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٩٨٠م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (٨٥١هـ) تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاني، دار الندوة، بيروت– ١٩٨٦م.

- علل النحو. ابن الورّاق ابو الحسن محمد بن عبد الله (٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب. نور الدين عبد الرحمن الجامي (٨٩٨هـ)، تحقيق: اسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- كتاب سيبويه. ابو بشر بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مكتبة الخانجي-القاهرة، عالم الكتب – بيروت.
- كتاب اللامات. ابو الحسن بن محمد الهروي (٤١٥هـ) تحقيق: يحيى علوان البلداوي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح- الكويت-١٩٨٠م.
- كتاب اللامات. أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا ١٩٨٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) ، (١٠٦٧هـ) طبع بالأوفسيت، مكتبة المثنى بغداد، د.ت.
- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى ، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- لسان العرب. ابن منظور محمد بن ابي الكرم (٧١١هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق)، د. ت.
- اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمّام حسّان- الهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م، الطبعة الثانية.
- اللّمع في العربية. ابن جنّي، تحقيق: حامد مؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- ١٩٨٢م.
- مجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر – ١٩٤٨-١٩٤٩، ط٤.
- مجمع الأمثال. أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر- الطبعة الثانية – ١٩٥٩م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجّار، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة (١٣٨٦هـ).
- المدارس النحوية . د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل (رض) (٢٤١هـ). المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب- دراسة وتحقيق: حاتم الضامن، منشورات وزارة الاعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة. جلال الدين السيوطي- تحقيق: نبهان ياسين حسين – ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ١٩٧٧م. دار الرسالة للطباعة- بغداد.
- معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور ١٩٥٥م.
- معاني القرآن. أبو سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ) تحقيق: د.فائز فارس، الطبعة الثانية، المطبعة العصرية-الكويت ١٩٨١م.
- معاني النحو. د.فاضل السامرائي، التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٨٦-١٩٨٧م.
- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين بن هشام الانصاري (٧٦١هـ) تحقيق: د.مازن المبارك-دار الفكر-بيروت-الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة. طاش كبرى زادة، أحمد مصطفى (٩٦٨هـ)- تحقيق: د. كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت.
- المقتصد في شرح الايضاح. عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
- المقرّب. ابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- لجنة إحياء التراث الاسلامي.
- منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك. أبو حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- نهج البلاغة. الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٤٠هـ) شرح محمد عبدة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- هدية العارفين. اسماعيل باشا البغدادي، طبع وكالة المعارف الجليلة، منشورات مكتبة المثنى-بغداد – استنبول (١٩٥٥م).
- همع الهوامع شرح الجوامع. جلال الدين السيوطي، عُني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٤٠٢
٢-	Abstract	١٤٠٣
٣-	المقدمة	١٤٠٤
٤-	التمهيد	١٤٠٧
٥-	الفصل الأوَّل علل الأسماء	١٤١١
٦-	المبحث الأوَّل علل الأسماء المعربة	١٤١١
٧-	المبحث الثاني علل الأسماء المبنية	١٤١٩
٨-	الفصل الثاني علل الأفعال	١٤٢٣
٩-	المبحث الأوَّل علل الأفعال المبنية	١٤٢٣
١٠-	المبحث الثاني علل الأفعال المعربة	١٤٢٥
١١-	الفصل الثالث علل الحروف	١٤٢٩
١٢-	الفصل الرابع	١٤٣٢
١٣-	المبحث الأوَّل أنواع العلل عند الشيخ خالد الأزهري	١٤٣٢
١٤-	المبحث الثاني سمات أسلوب الأزهري في التعليل النحوي	١٤٤٥
١٥-	الخاتمة	١٤٥١
١٦-	أهم المصادر والمراجع	١٤٥٣
١٧-	فهرس الموضوعات	١٤٦١